

حالات الشفاء تتجاوز 55 ألفاً بتعافي 684 إصابة

«الصحّة»: 606 إصابات جديدة بـ «كورونا» وتسجيل 5 حالات وفاة



تطورات مرض فيروس كورونا يوم أمس



د. عبد الله السند

والمقيمين إلى مداومة الأخذ بكل سبل الوقاية وتجنب مخالطة الآخرين والحرص على تطبيق إستراتيجية التباعد البدني موصياً بزيارة الحسابات الرسمية لوزارة الصحة والجهات الرسمية في الدولة للاطلاع على الإرشادات والتوصيات وكل ما من شأنه المساهمة في احتواء انتشار الفيروس.

وكانت وزارة الصحة الكويتية قد أعلنت أمس شفاء 684 إصابة خلال الـ 24 ساعة قبل الإصابة بـ 606 إصابة جديدة. مجموع عدد حالات الشفاء من مرض (كوفيد-19) 55057 حالة.

فترة الحجر الصحي المؤسسي الإلزامي خلال الـ 24 ساعة قبل الماضية بـ 64 شخصاً بعد القيام بكل الإجراءات الوقائية والتأكد من خلو جميع العينات من الفيروس على أن يستكملوا مدة لا تقل عن 14 يوماً في الحجر الصحي المنزلي الإلزامي اعتباراً من تاريخ مغادرة مركز الحجر المؤسسي.

وبيّن أن عدد المسحات التي تم القيام بها خلال الـ 24 ساعة قبل الماضية بلغ 3828 مسحة لـ 489566 مجموع الفحوصات فحصاً.

وجدد دعوة المواطنين

358 حالة لمواطنين كويتيين بنسبة بلغت 59.8 في المئة و248 حالة لغير الكويتيين

121 حالة تتلقى الرعاية الطبية في «العناية المركزة»

أعلنت وزارة الصحة الكويتية أمس الاثنين تسجيل 606 إصابات جديدة بمرض كورونا المستجد (كوفيد-19) خلال الـ 24 ساعة قبل الماضية، ليرتفع بذلك إجمالي عدد الحالات المسجلة في البلاد إلى 64379 حالة في حين تم تسجيل 5 حالات وفاة إثر إصابتها بالمرض، ليصبح مجموع حالات الوفاة المسجلة حتى أمس 438 حالة.

وقال المتحدث الرسمي باسم الوزارة الدكتور عبدالله السند لـ (كويتنا) إن من بين الحالات السابقة التي فُتحت إصابتها حالات مخالطة لحالات تأكدت إصابتها وأخرى قيد البحث عن مصدر العدوى وفحص المخالطين لها.

وأوضح السند أن حالات الإصابة الـ 606 السابقة تضمنت 358 حالة لمواطنين كويتيين

بمشاركة عدد من وزراء الإعلام ونخب إعلامية عربية

ملتقى قادة الإعلام العربي يناقش «تحولات الإعلام في أوقات الأزمات»



المشاركون في الملتقى

وكالة الأنباء العمانية ورئيس جمعية الصحفيين العمانية، والكاتب والفكر الكويتي د. محمد الرميحي، والإعلامية السعودية نادين البدير، والكاتب والفكر الإماراتي د. عبد الخالق عبد الله، والإعلامية اللبنانية بولا يعقوبيان.

وتضم الجلسة الرابعة، التي تحمل عنوان "الإعلام العربي .. حرية الممارسة ومسؤولية المهنة" وتديرها الإعلامية اللبنانية بولا يعقوبيان.

أكاديمية وإعلامية من لبنان ، والصادق الزريقي رئيس الفيدرالية الأفريقية للصحفيين ورئيس الاتحاد العام للصحفيين السودانيين.

وتضم الجلسة الثالثة والتي تحمل عنوان "تحولات صناعة الإعلام .. بين الفكر والتطبيق" وتديرها الإعلامية والاكاديمي د.هاني البدر، ويشترك بها الإعلامي سالم مشكور، محمود شمام وزير الإعلام الليبي السابق، د.محمد العريمي رئيس



ماضي الخميس

الخميس: الملتقى يشكل فرصة لتبادل الآراء ومناقشة التطورات التي يشهدها المجال الإعلامي

وجهه الخصوص، مشيراً إلى أهمية إجراء تقييم للإنجازات وتشخيص الصعوبات والتحديات التي تواجه الإعلام من خلال جلسات الملتقى، إضافة للتعرف على التأثير الإيجابي لوسائل الإعلام في تحقيق أولويات المنطقة العربية، والعمل على أن يكون الإعلام شريكاً فعالاً للأطراف الأخرى من حكومات وقطاع خاص ومجتمع مدني.

وأضاف أن الملتقى يناقش عدداً من القضايا والتحديات التي يواجهها قطاع الصحافة والإعلام، منها الحرية الإعلامية، والمسؤولية المجتمعية لوسائل الإعلام وللإعلاميين، مبيناً أن الأجندة لهذه الدورة ستركز على دور الإعلام الإلكتروني ووسائل التواصل الاجتماعي في مسؤليتهم عن بث الأخبار والمسؤولية التي تقع عليهم في ظل الأزمات العالمية الراهنة.

وتطرق الخميس إلى عرض جدول أعمال الملتقى، حيث أشار إلى أن النسخة السابعة تضم أربعة جلسات على مدار أربعة أيام متتالية، وتضم الجلسة الأولى التي جاءت بعنوان «واقع ومستقبل الإعلام في ظل المتغيرات» والتي تضم على

أعلنت هيئة الملتقى الإعلامي العربي في بيان صادر صباح أمس عن إقامة النسخة السابعة من «ملتقى قادة الإعلام العربي» تحت شعار «تحولات الإعلام في أوقات الأزمات»، برعاية أحمد أبو الغيط الأمين العام لجامعة الدول العربية، وذلك خلال الفترة من 10 إلى 13 أغسطس المقبل، عن طريق «الأون لاين» بخاصية الفيديو كول، وبمشاركة وزراء الإعلام العرب، على الرميحي بجماعة الدول العربية، ومحمد العواش رئيس اتحاد إذاعات الدول العربية، بالإضافة إلى عدد من الإعلاميين والأكاديميين ولاك الوسائل الإعلامية.

وقال ماضي الخميس الأمين العام للملتقى الإعلامي العربي: إن الملتقى يشكل فرصة للقاء الإعلاميين في المنطقة العربية لتبادل الآراء ومناقشة التطورات التي يشهدها المجال الإعلامي في العالم والمنطقة العربية على

مهدي: سيكون لها أثر إيجابي على تنفيذ الخطط الحالية وتطوير المستقبلية

«التخطيط» تطلق جائزة الكويت للتنمية المستدامة لتعزيز خطط التنمية وتطويرها

باعتبارها المصدر الرسمي للبيانات والإحصاءات.



د. خالد مهدي

بين أن المسودات النهائية من التقارير السنوية يتم رفعها إلى وزير الدولة للشؤون الاقتصادية تمهيداً لرفعها إلى مجلس الوزراء مشيراً إلى أن المسودة النهائية من الاستعراض الطوعي (في إن آر) يتم رفعها إلى وزير الدولة للشؤون الاقتصادية لتسليمه إلى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا) بالتنسيق مع وزارة الخارجية.

أعلن الأمين العام للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية الكويتية الدكتور خالد مهدي انطلاق (جائزة الكويت للتنمية المستدامة) بالشاركة مع القطاع الخاص لتعزيز الانسجام وروح خطط التنمية وتطويرها مستقبلاً.

وقال مهدي في بيان صحفي أمس الاثنين: إن هذه الجائزة سيكون لها أثر إيجابي على تنفيذ الخطط الحالية وتطوير الخطط المستقبلية بمشاركة كافة مكونات المجتمع وأصحاب العلاقة من مؤسسات ربحية

وغير ربحية.

وأضاف أن هذه المبادرة تسלט الضوء على تشجيع كل قطاعات الأعمال في البلاد للمشاركة والنهوض بتوطين أفضل الممارسات الداعمة لتحويل الكويت إلى مركز مالي وتجاري يوفر البيئة الجاذبة للاستثمار الآمن للشركات العالمية.

وأوضح أن الأمانة العامة للتخطيط عملت على مواصلة أهداف التنمية المستدامة مع الخطة الإنمائية متوسطة الأجل للسنوات (2015/ 2016 – 2019/ 2020) بهدف تسريع وتيرة تحقيق رؤية (كويت جديدة 2035) مضيفاً أنه تم إنشاء المرصد الوطني للتنمية المستدامة واستشراف المستقبل للتأكد من مطابقة أهداف التنمية المستدامة مع الخطط الاستراتيجية والخطط الإنمائية.

وأشار إلى أن تم تشكيل اللجنة الوطنية التوجيهية الدائمة لتنفيذ أجندة 2030 لأهداف التنمية المستدامة والتي تضم في عضويتها ممثلين عن الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية والإدارة المركزية للإحصاء ووزارة الخارجية بالإضافة إلى ممثلين عن بعض الوزارات والهيئات الحكومية.

ولفت مهدي إلى أن من أهداف اللجنة الوطنية التوجيهية إعداد وإصدار التقارير الوطنية الخاصة بأجندة 2030 لأهداف التنمية المستدامة وإنجاز التقرير الوطني السنوي وإصداره على المستوى المحلي من قبل الأمانة العامة للتخطيط والتنمية مع توثيق دور الإدارة المركزية للإحصاء

يذكر أن الكويت تعهدت في سبتمبر 2015 خلال القمة العالمية للتنمية المستدامة المنعقدة على هامش أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة بتطبيق أهدافها على المستوى الوطني لتحقيق أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر بصورة متكاملة ومتراصة وغير قابلة للتجزئة وبادراجها الثلاثة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

جمعية المعلمين الكويتية تستنكر إخفاء «جوجل» لاسم فلسطين من خرائطها

استنكرت جمعية المعلمين الكويتية ، ما قامت به جوجل (Google) من إخفاء متعمد لاسم فلسطين من خرائطها، مشيرة في بيان لها ، صدر عن مكتب العلاقات الخارجية ولجنة أنصار القدس التابع لها . أن ما أقدمت عليه جوجل ، يعد أمراً مستهجنًا ، وانتهاكاً صارخاً لدورها ومسئوليتها كشركة تكنولوجية رائدة ، وقد جاء مخالفاً للواقع الجغرافي والتاريخي لأرض فلسطين ، ومستفزاً لمشاعر الشعوب العربية والإسلامية كافة ، وجاء أيضاً ليعزز ما يقوم به الكيان الصهيوني الغاصب ، من محاولات ومآرب لطمس اسم فلسطين بأرضها ، وتاريخها ، ومقدساتها ، وهوية

شعبها المناضل ، وما يمارسه من انتهاكات وتزوير للوقائع والحقائق ، ولترسيخ مفاهيم مضللة .

وطالبت الجمعية من كافة القوى العربية والإسلامية إلى جانب الدولية المعتدلة ، بممارسة دورها في بيان هذا الموقف المرفوض من المستهجن من قبل جوجل ، ومطالبته بتصحيح ما أقدمت عليه ، وبما يتفق جغرافياً بوجود دولة فلسطين على الخارطة الدولية ، وفي حق قيام الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس ، وحق وجود الشعب الفلسطيني المناضل على أرضه ، وبهويته الفلسطينية ، وحقه في النضال المشروع ضد انتهاكات الكيان الصهيوني في إسرائيل .

الجمعية الكويتية لحقوق الإنسان أصدرت دراسة تأصيلية تحليلية حول حقوق المرأة في الكويت



دراسة عن حقوق المرأة في الكويت

الدولية لتفعيل حقوق المرأة في الكويت. وجاء في مستهل الدراسة أن الدستور الكويتي لم يات على ذكر حقوق المرأة تخصيصاً أو تسمية، إذ لم تُذكر مفردة «المرأة» في جميع مواد الدستور الكويتي، فبدت حقوق المرأة في الكويت تدور في فلك الإطار النظري العام لحقوق المواطن وحقوق الأفراد وحررياتهم العامة.

وأشارت إلى أن الدستور الكويتي تضمنّ نصوصاً تتوافق والمعايير الدولية في المواطنة والعدالة والمساواة، ورغم مصادقة دولة الكويت على الكثير من الاتفاقيات في هذا الخصوص، بما فيها اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة CEDAW.

الكويتي. واحتوى الفصل الأول على ثلاثة مباحث: حقوق المرأة في إطار الدستور الكويتي، وحقوق الكويت في إطار اتفاقية القضاء والمساواة، ومبدأ المساواة وحقوق المرأة في الكويت: مدى تطابق التشريعات الداخلية مع الدستور.

أما الفصل الثاني فقد احتوى على أربعة مباحث: جدلية العلاقة بين النظام العام الكويتي والمعايير الدولية عبر مدى مطابقة ومواءمة حقوق المرأة في الكويت مع اتفاقية CEDAW، وحقوق المرأة في الكويت وتغير النظام العام بتغير المصلحة العامة، والآليات الوطنية لتفعيل حقوق المرأة في الكويت، فيما الرابع تحدثت عن الآليات

أصدرت الجمعية الكويتية لحقوق الإنسان دراسة تأصيلية تحليلية حول حقوق المرأة في دولة الكويت في إطار اتفاقية القضاء والمساواة، ومبدأ المساواة وحقوق المرأة في الكويت: مدى تطابق التشريعات الداخلية مع الدستور.

أما الفصل الثاني فقد احتوى على أربعة مباحث: جدلية العلاقة بين النظام العام الكويتي والمعايير الدولية عبر مدى مطابقة ومواءمة حقوق المرأة في الكويت مع اتفاقية CEDAW، وحقوق المرأة في الكويت وتغير النظام العام بتغير المصلحة العامة، والآليات الوطنية لتفعيل حقوق المرأة في الكويت، فيما الرابع تحدثت عن الآليات